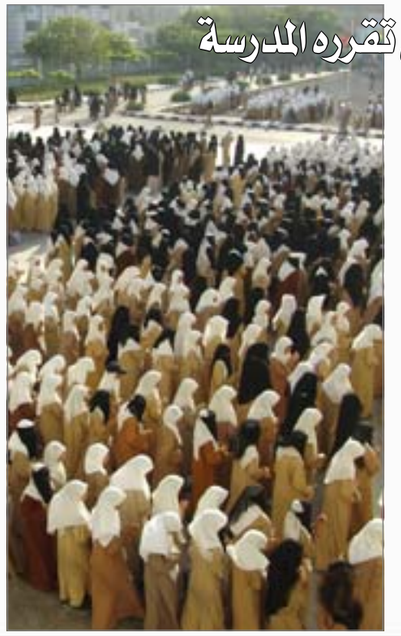

المدارس الأهلية والخاصة.. نقطة نظام..!!

تحقيق/ نجلاء الشعوبي

□ حول الرقابة على أداء المدارس الأهلية والخاصة، التقينا نائب مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية والتعليم، صالح أحمد القدمي، الذي تحدث عن هذا الدور من خلال هذا اللقاء القصير :

نائب مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية والتعليم لـ «الثورة» :

لدينا قانون ولائحة تنظم العمل ... لكن المشكلات أكبر!!

□ هل يوجد قانون خاص ينظم العملية التعليمية في المدارس الأهلية؟

– يوجد قانون ينظم عمل مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة برقم (١١) لسنة ١٩٩٩م، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٦) لسنة ٢٠٠٤م، ويتم التصنيف والتجديد لنشاط المدارس والرياض الأهلية بموجبها.

□ ما هي المعايير والشروط التي على أساسها تُمنح التراخيص لهذه المدارس؟

– الشروط التي بموجبها يتم منح التراخيص لمزاولة النشاط التعليمي لمؤسسات التعليم الأهلية والخاصة، حددتها المادة (١٢) من قانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة، والتي نصت على العديد من المواد المنظمة لعملية إصدار الترخيص للمنشأة في المناطق والمديريات، ويتم تشكيل لجنة لمعاينة المنشآت التعليمية من ١ حتى ٣٠ يونيو من كل عام، ومن خلالها يتم تحديد المعايير والشروط وعرضها على وزير الدولة أمين العاصمة أو محافظ المحافظة لإصدار قرار الإنشاء بعد استيفاء كامل الوثائق النهائية والبيانات والمعلومات المحددة.

□ ما آلية إصدار التراخيص للمدارس الأهلية والخاصة؟

– الترخيص وآليته حددتهما المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة برقم (١١) لسنة ١٩٩٩م، وعزز ذلك بالتعميم الوزاري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨م، والآلية تتمثل في أهم الخطوات التالية : يتقدم راغب الاستثمار في مجال التعليم إلى المديرية التي يريد إقامة المشروع في إطارها قبل بداية العام الدراسي بأربعة أشهر، أي خلال الفترة (١ أبريل – ٣ مايو) من كل عام، وتتم دراسة الطلب من المديرية، ثم رفعه مع الوثائق الأولية إلى مكتب التربية والتعليم بالمحافظة خلال الفترة المذكورة، ويقوم مكتب التربية والتعليم بالتأكد من استيفاء الشروط واستكمال الوثائق والرفع إلى قطاع التعليم بالوزارة للموافقة على التسمية واستيفاء الشروط المطلوبة وفقاً لنص المادة (٧١٩) من اللائحة التنفيذية للقانون، وبعد استكمال كافة الوثائق وسلامتها واستكمال جميع الإجراءات يتم إصدار قرار الإنشاء من مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، ويُعتمد من المحافظ، وبالنسبة لعملية إصدار التجديدات السنوية، فتتم وفق الخطوات التالية : تتقدم المدارس والرياض الأهلية الراغبة في الاستمرار بمزاولة نشاطها التعليمي إلى المديرية قبل بداية العام الدراسي بتقديم الطلب التجديدي خلال الفترة من (١ يوليو – ٣٠ أغسطس) من كل عام، وتقوم المديرية عبر قسم التعليم الأهلي بدراسة الطلب مع الوثائق المطلوبة ورفعها إلى مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، ويقوم مكتب التربية والتعليم بالمحافظة عبر إدارة التعليم الأهلي والخاص باستكمال الوثائق والتأكد من سلامتها وتوفر الشروط المطلوبة لمنح التجديد من عدمه، ويتم إصدار قرار التجديد من مكتب التربية والتعليم بالمحافظة خلال الفترة المحددة وقبل بداية العام الدراسي، ويفترض أن يتم إغلاق أية مدرسة ومنع ممارستها للنشاط التعليمي إذا كانت بدون ترخيص.

□ صالح أحمد القدمي

□ المعلمون الأجانب في المدارس الأهلية تجاوز عددهم الحد المطلوب، كيف يتم الإشراف على ذلك من قبل الوزارة؟

– حسب قانون العمل فإنه لا يجوز أن يزيد عدد العمالة الخارجية في أي استثمار خاص عن (١٠٪)، وهذا الموضوع للأسف فيه مرارة، بحيث يتم توظيف كوادر غير يمنية بما يزيد عن (٥٠٪)، أكثر من الكادر المحلي، لذا نرجو من جميع المختصين، سواءً في مكاتب التربية أو السلطة المحلية والمحافظات أن يحدّوا من هذا الأمر، لأن لدينا ما يزيد عن (٢٥٠) ألف خريج مسجلين في الخدمة المدنية ينتظرون أية فرصة توظيف، فأبناء البلد يجب أن تكون لهم الأولوية في التوظيف، وقد أصدرت الوزارة تعاميم بهذا الشأن على جميع المحافظات بأن لا يتم توظيف العمالة الخارجية إلا للضرورة وفي المواد العلمية التي تدرّس باللغة الأجنبية.

□ ما دوركم الرقابي على سير العملية التعليمية في المدارس الأهلية والخاصة؟

– دور وزارة التربية والتعليم ممثلاً بالإدارة العامة للتعليم الأهلي والخاص، دور لاحق، «إشرافي ورقابي» وتخطيطي، بينما دور مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات وفروعها في المديريات دور تنفيذي رقابي وإشرافي مباشر سابق ولاحق قبل الترخيص وأثناء الترخيص وبعد الترخيص.

□ هل يوجد معيار لضبط رسوم الدراسة لدى هذه المدارس، لأن هناك تفاوتاً من مدرسة إلى أخرى؟

– معيار اعتماد الرسوم الدراسية يتم من خلال دراسة النفقات التشغيلية للمدرسة لمدة عام دراسي من جميع الجوانب المالية، وكذلك دراسة إجمالي الإيرادات للمدرسة، والمتمثلة في رسوم الطلاب والمعونات وتحديد نسبة معقولة من هامش الربح تتراوح بين (١٥ و٢٠٪)، ومنها يتم تحديد تكلفة الطالب داخل المدرسة الأهلية في السنة، أما بالنسبة لعملية تفاوت الرسوم من مدرسة إلى أخرى، فيجب أن تخضع لمعيار اعتماد الرسوم المذكورة سابقاً من خلال مقدار ما تنفقه المدرسة طوال العام الدراسي على العملية التعليمية والتربوية، وتحدد الرسوم الدراسية المذكورة في قرار الترخيص.

□ هل يوجد معيار لتوحيد المناهج لدى المدارس الأهلية والخاصة؟

– بالنسبة لعملية المناهج الدراسية في المدارس الأهلية فإن الذي ينظمها هو نص المادة (٢٥) من قانون تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م، فالأساس بالنسبة للمناهج الدراسية مناهج وزارة التربية والتعليم في المواد : القرآن الكريم، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، والمواد الاجتماعية، ويجوز للمدارس أن تدرّس المواد العلمية باللغة الأجنبية، شريطة إجازتها من قطاع المناهج أثناء التراخيص، وكذلك المناهج والكتب الدراسية للمواد المضافة للغة الإنجليزية (١ – ٦)، والحاسوب للصفوف (٤ – ١٢) ومناهج وكتب رياض الأطفال.

المدارس الأهلية... تفوّق في المرحلة الأساسية وفشل وإخفاق في الثانوية ... لماذا؟

تحقيق/صفوان الفانشي

○ يؤكد عبدالوهاب أحمد جولة، مستشار وزارة التربية والتعليم لقطاع التدريب، أن تراجع مستوى المدارس الأهلية في المرحلة الثانوية وفشلها يعود إلى انعدام الرقابة الفاعلة والحقيقية على تلك المدارس وعلى مثل هذا النوع من التعليم، إضافةً إلى أنه لا يوجد قانون ينظم عمل المدارس الأهلية بما يرفع من مستوى التعليم الخاص، بل بات الباب مفتوحاً أمام كل من أراد أن يفتح مدرسة أهلية، بغض النظر عن أن يكون ذلك في شقة أو دكاكين أو غيره، دون مراعاة لأعداد الطلاب التي يمكن أن تستوعبها تلك المدارس.

وكذلك نوعية المعلمين ومستوياتهم العلمية وكفاءاتهم وقدراتهم، حيث يوضح مستشار وزارة التربية والتعليم، أن المستثمرين في المدارس الخاصة يبحثون عن المعلم الأقل أجراً، ولن يقبل معلم أن يتقاضى أجراً ضئيلاً إلا إذا كان مستواه ضعيفاً أو إذا كان لديه أكثر من عمل وغير متفرغ للعمل لدى هذه المدرسة فحسب، وبالتالي لن يكون أداؤه متميزاً ولن يحرص على استفادة الطلاب، بل سيعمل على إعطائهم الدروس المقررة في إطار الزمن المتاح كإسقاط واجب.

وحول تفوق طلاب المدارس الأهلية في الصفوف الأساسية، «المرحلة الابتدائية»، وتميزهم عن نظرائهم في التعليم العام، أشار جولة إلى أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هناك مدارس أهلية قليلة هي التي يمكن القول إن مستوى طلابها في المرحلة الابتدائية متفوق، وتحصيلهم العلمي جيد، وهذا يرجع إلى الإدارة المدرسية في تلك المدارس، أما (٩٠٪) من المدارس الأهلية فالمستوى التعليمي لطلابها في المرحلة الابتدائية والإعدادية، «مرحلة التعليم الأساسي»، ضعيف، لكن هذه المدارس تعطي أولياء الأمور نتائج أبنائهم على أنها في مستويات جيدة وممتازة وهي على أرض الواقع خلاف ذلك، وهذا ما جعل أولياء الأمور يقولون إن التعليم في المدارس الخاصة أفضل.

وأرجع عبدالوهاب جولة تدني معدلات الطلاب في المرحلة الثانوية، خصوصاً «الثالث الثانوي»، وإخفاق أعداد كبيرة منهم ورسوبهم، إلى ضعف التدريس في المدارس الخاصة، لافتاً إلى أن هناك تستراً يجري في الصفين الأولين «الأول والثاني الثانوي» على نتائج الطلاب، بحيث يتم منحهم درجات كبيرة وتقديرات عالية، وهذا يتم من قبل إدارات بعض تلك المدارس حتى تبدو متميزة، لكن ذلك ينكشف عند وصول الطالب إلى السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، «ثالث ثانوي»، عندما تظهر النتائج ويأتي معدله مقبولاً أو يخفق ويبقى في نفس السنة، حينها يتضح الأمر ويعرف مستوى التعليم في المدارس الأهلية، التي تعتمد على مدرسين لا يحظون بكفاءة عالية بسبب المردود المالي الضئيل الذي تعطيه تلك المدارس لمن يعمل معلماً لديها، مقابل حصولها على ملايين الريالات.

ويطالب جولة وزارة التربية والتعليم بتشديد الرقابة على المدارس، سواءً الأهلية أو الحكومية، وإيجاد قانون ينظم المدارس الخاصة ويرتقي بمستوى التعليم فيها، واعتماد مبدأ الرقابة الميدانية والنزول الدائم والتوجيه المستمر لتلك المدارس، ومراعاة شروط ومواصفات المبنى المدرسي في المدارس الأهلية من حيث المبنى والأثاث والمرافق، وكذا مستوى المعلمين وقدراتهم وتفرغهم للعمل لدى تلك المدارس.

○ من جانبه يوضح محمد عبدالله الفضلي، مدير مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة، أن وضع التعليم الأساسي في المدارس الأهلية، خصوصاً الصفوف الأولية، أفضل وفق كل المعايير، وذلك لقلة أعداد الطلاب داخل الفصول وعدم كثافتهم، بحيث لا يتجاوز عدد الطلاب في الفصل الواحد (٣٠) طالباً، على العكس مما هو عليه في المدارس الحكومية، التي يتراوح عدد الطلاب في الفصل الواحد بين (٧٠ و٨٠ و١٢٠) طالباً، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى التحصيل العلمي للطلاب في الصفوف الأولية (١ – ٩).

وأشار الفضلي إلى أن المعلم في المدارس الأهلية، خاصةً في الصفوف من أول إلى تاسع، ونظراً لقلة أعداد الطلاب، يستطيع تقديم تعليم أفضل، كما يستطيع متابعة الطلاب وتحديد مستواهم، وتقديم العون للطالب الضعيف منهم.

وعن أسباب إخفاق وتدني معدلات طلاب التعليم الخاص في المرحلة الثانوية، قال الفضلي إن التعليم في المرحلة الثانوية بحاجة إلى معلمين متخصصين في كل المواد الدراسية، خاصةً العلمية، وهو يتطلب رواتب كافية لهؤلاء المدرسين، الأمر الذي تنظر إليه المدارس الأهلية على أنه مكلّف لها، فتعمد إلى الإتيان بمدرسين ليسوا من ذوي الكفاءة والجودة العالية، إضافةً إلى أنها تكلّف مدرساً بأن يدرّس أكثر من تخصص، مما يؤثر على مستوى التعليم الثانوي، نتيجة الإتيان بمدرسين يتقاضون مبالغ مالية قليلة وكفاءة متدنية.

ولفت الفضلي إلى أنهم وعند إجراء امتحانات الثانوية العامة، «ثالث ثانوي»، يقومون بتوزيع الطلاب داخل القاعات الامتحانية بالتساوي مع عدد طلاب المدارس الأهلية، بحيث يجلس الطالب من المدرسة الحكومية، وبالمقابل منه طالب من مدرسة أهلية وهكذا، بحيث تضم القاعة الامتحانية نصف الطلاب تعليم عام والنصف الآخر تعليم خاص، وذلك حتى لا يقال أنه تمت مجاملة المدارس الحكومية على حساب المدارس الأهلية، وقد كشفت امتحانات الثانوية العام الماضي مستوى طلاب كل مدرسة، سواءً كانت خاصة أو عامة، وبالتالي فإن حالة الضعف أو الإخفاق والفشل التي ظهر بها طلاب المدارس الأهلية ترجع إلى بخل تلك المدارس على طلابها بالمعلمين المؤهلين الأكفّاء وبحثها عن الأقل أجراً، إضافةً إلى اعتماد المدارس الخاصة مبدأ النجاح الشامل إرضاءً لأولياء الأمور – بحسب الفضلي – مع أن الدرجات التي تعتمدها المدارس الأهلية لأولئك الطلاب في المرحلة الثانوية ويتم اطلاع أولياء الأمور عليها، سواءً في الصف الأول الثانوي والثاني الثانوي أو الامتحانات الأولية «التجريبية»، التي تجرى لطلاب ثالث ثانوي، لا تعكس التعليم الحقيقي وما يتلقاه الطالب في تلك المدارس، ولهذا عمد مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة هذا العام إلى تكثيف اللجان الميدانية المختصة بهدف تقييم مستوى الامتحانات في المدارس الأهلية، ذلك أن النتائج دائماً ما تظهر مستوى نجاح شاملاً في تلك المدارس، بعكس النتائج في المدارس العامة التي تعكس دائماً المستوى الحقيقي للطالب – حسب الفضلي – كما أن تلك المدارس الأهلية تقدم المكاسب المالية على التحصيل العلمي.

ونوّه مدير مكتب التربية والتعليم بأنهم يقومون بعملية تقييم دقيقة لكل مدرسة وتحديد مستواها، سواءً كانت أهلية أو عامة، لكن ذلك يتم بإمكانيات ذاتية وشحيحة، إذ ليست هناك ميزانية تشغيلية معتمدة للقيام بالإشراف والمتابعة والتوجيه وتوفير وسائل المواصلات لفرق التوجيه، رغم الرسوم الكبيرة التي تأخذها المدارس الخاصة من الطلاب.

ويرى الفضلي أننا ولكي نتغلب على كل تلك الإشكالات ويتجاوز طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية حالة الإخفاق والفشل، يجب تفعيل مستوى الرقابة والتوجيه والإشراف، مع مراعاة حسن اختيار المدرسين والالتزام بمواصفات المبنى المدرسي وشروط ومعايير الإدارة المدرسية، إضافةً إلى إشراك مدرسي المدارس الأهلية في دورات التدريب والتأهيل مع مدرسي المدارس العامة، ورفع كفاءة المعلم للكتاب المدرسي، لأن الجميع أبناؤنا، سواءً كانوا في المدارس الأهلية أو العامة.

ودعا الفضلي مدراء المدارس الأهلية والمستثمرين في التعليم الخاص إلى أن يقدموا العملية التربوية والتعليمية على العملية التجارية، وألا ينظروا إلى الأمر على أنه مجرد مكاسب مالية، وأن يكونوا قدوة ويقدموا تعليماً نموذجياً حتى تستفيد من تجربتهم المدارس العامة.

○ صلاح حيدر الشعيبي، مدير مدارس السعيد الأهلية الحديثة بأمانة العاصمة، أوضح أن التعليم الأهلي في المدارس الخاصة يتميز بقلة عدد الطلاب داخل الفصول ومتابعة المدرّس لطلابه وحرصه على تميزهم والارتقاء بمستوى تحصيلهم العلمي.

وأرجع الشعيبي سبب إخفاق طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية وحصولهم على تقديرات متدنية ومعدلات هابطة، إلى أن بعض هؤلاء الطلاب قدموا من مدارس عامة ولا يوجد لديهم أساس تعليمي قوي حتى في الأساسيات، الأمر الذي لا يتمكن معه مدرسو تلك المدارس من سبر أغوار هذا الطالب، فضلاً عن أن العاملين في التدريس في المدارس الأهلية بالمرحلة الأساسية، هن معلمات إناث، وهنّ أكثر إخلاصاً واجتهاداً من المعلمين الذكور، وبالتالي تأتي نتائج طلاب المدارس الأهلية في المرحلة الثانوية وفقاً لمستوى إخلاص ومثابرة معلميهم – حسب الشعيبي – الذي أشار إلى أن المعلم الذي يعمل في المدرسة الأهلية في المرحلة الثانوية، حتى وإن كان يتمتع بكفاءة وقدرة عالية وتأهيل جيد، فإنه يظل مشغولاً بتحسين دخله، إذ لا يمكن أن يعتمد على ما تعطيه المدرسة الأهلية، التي تعطي رواتب متدنية، لأنها في الأخير تبحث عن مكسب، وبالتالي تظل هناك أسئلة واستفسارات يريد الطلاب طرحها على مدرّس مادة الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات، لكنه مشغول بعمل آخر ولا يمكنه الاستماع لذلك.

وبحسب الشعيبي فإن المدارس الأهلية لا تزال تعاني من افتقاد المدرسين الجدد، «خريجي الجامعات»، ممن يتمتعون بتحصيل علمي عالٍ، للخبرة وطريقة إيصال المعلومة للطالب، وهذا ما يحول دون استقدامهم والاعتماد على مدرسين يعملون في أكثر من مدرسة، لكنهم يتمتعون بالخبرة ويجيدون إيصال المعلومة إلى الطلاب، وإن كانوا لا يجدون الوقت الكافي للاستماع إلى أسئلتهم واستفساراتهم المتعلقة بالمادة.

ولم يستبعد الشعيبي أن تخضع نتائج الثانوية العامة لمعايير أساسية أو غيرها.

رسوم متفاوتة، والمقياس تقرره المدرسة

عبدالناصر الهلالي

في العام الماضي ذهبت إلى ثلاث مدارس أهلية لمعرفة أي منها ذات رسوم معقولة غير أن الأسعار كانت متقاربة إلى حد ما .. هذه المدارس تقول الإدارة فيها إنها تقدم تعليماً متميزاً مقارنة بما هو عليه الحال في المدارس الدكاكينية .. هذا الأمر يتنافى مع ما يقوله الطلاب في هذه المدارس إذ يرون أن التعليم هو التعليم لا فرق بين هذه المدرسة أو تلك .. المهم في الأمر بنظر مروان حسن أن تذاكر في المنزل، وتهتم بكل الدروس، بهذا فقط كما يقول تستطيع الحصول على تعليم جيد، أما إذا اتكلت على المدرسة مهما تكون جيدة فهذا لا يكفي أبداً .. طلاب كثيرون تركوا المدارس التي تصنف نفسها بالأفضلية واتجهوا إلى المدارس الحكومية لاسيما في المرحلة الثانوية .. النقل إلى المدارس الحكومية ليس هروباً من الرسوم المرتفعة فقط، ولكن لرداءة التعليم في المدارس الأهلية رغم الأسعار المرتفعة التي تدفع كرسوم.

هذا العام ارتفعت أسعار الرسوم بما يقارب (٣٠٪) كما كان عليه الحال في العام السابق، ففي إحدى المدارس الأهلية وصلت الرسوم إلى (٦٠٠) دولار لطلاب الابتدائية، غير أسعار رسوم الثانوية العامة التي تزيد عن رسوم الابتدائية، وهكذا بقية الرسوم في المدارس الأهلية الأخرى، غير أن هناك تفاوتاً طفيفاً في الأسعار كما هو الحال في بعض المدارس، إذ تكون الرسوم لطلاب الابتدائية (٩٠) ألف ريال و(٧٥) ألف ريال، والبعض تصل الرسوم فيها (٦٠) ألف ريال، وهذا أقل رسوم تدفع إلى الكثير من المدارس لطلاب الابتدائية .. المشكلة التي تبرز مع بداية كل عام أن أسعار الرسوم تزيد، ولا تتوقف عند حد معين .. ودائماً يأتي رد إدارات المدارس التي تصل الرسوم فيها بشكل خيالي أنها تقدم تعليماً جيداً للطلاب، ولاسيما في مادتي الانجليزي والفرنسي إلى جانب أنها أكثر تجهيزاً من حيث المختبرات المختلفة التي يعتمد المنهج عليها في الغالب، إلى جانب أنها تبحث عن المدرس الجيد، (الجامعيين) بالتحديد، فيما تعتمد الكثير من المدارس الأهلية على مدرسين بعد الثانوية، ناهيك عن الدورات التدريبية التي تقول بعض المدارس إنها تقوم بها، وتحسن من أداء المدرسين كل عام.

إدارة التعليم الأهلي لا تعير هذا الأمر اهتماماً، ولا تقوم بعمل ضوابط للرسوم التي يدفعها أولياء الأمور لتلك المدارس، غير أن مدير عام إدارة الأهلي بوزارة التربية والتعليم محمد مداعس في لقاءات سابقة قال: "نحن نطلب من المدارس كل ما يتعلق بالعملية التعليمية .. (المدرسين والرواتب التي تدفع لهم، والمختبرات المتوفرة لدى المدارس، واللغات التي تدرس في تلك المدارس".

إدارة التعليم الأهلي لم تستطع توحيد الرسوم، وتركت المسألة للمدارس ذاتها هي التي تقرر الرسوم الخاصة بها، وتكتفي الإدارة كما يقول العاملون فيها بالنزول الميداني إلى المدارس لمعرفة مدى ملاءمتها للتدريس، أما ما يتعلق بالرسوم كما يقول العاملون يعتمد على كل مدرسة طالما والناس راضين بأسعار الرسوم، وطالما أن هناك مدارس متعددة، وعلى ولي الأمر اختيار المدرسة التي تناسبه والسعر الذي يستطيع أن يدفعه.

المواد المضافة .. كلٌ على هواه!!!

تحقيق/ نجلاء الشيباني

يقول الخبراء التربويون أنه لابد من إخضاع المناهج الأجنبية في المدارس الخاصة والأهلية للرقابة والتدقيق من قبل وزارة التربية والتعليم للقضاء على الأخطاء المنافية لعادات المجتمع اليمني .. فضلاً عن تثقيف المعلمين الأجانب بما يجب أن يراعوه أثناء تدريس المناهج .. ووضع معايير وضوابط خاصة تحكم اختيار كتب المناهج الأجنبية على كافة المستويات!!

الطالب مروان سعيد القباطي – ثاني ثانوي – الرشيد الأهلية قال: التحصيل العلمي الذي نتلقاه في المدارس الأهلية أفضل بكثير مقارنة بالمدارس الحكومية خاصة في مواد الانجليزي واللغات الأخرى التي دُرّست لنا منذ المراحل العمرية الأساسية والآن أصبحنا متمكنين من اللغة بشكل أفضل من طلاب المدارس الحكومية من حيث المنهج وطرق التدريس والكادر..

أما عبدالسلام اليمني – طالب المرحلة الأساسية– المدرسة اليمنية الحديثة يقول: اللغة الألمانية التي تدرس لنا لغة جميلة وسهلة ويمكننا استيعابها إلى جانب اللغة الانجليزية في المدارس الخاصة وهذا الأمر نفتقده في المدارس الحكومية حيث لا تركز هذه المدارس إلا على اللغة الانجليزية وبمراحل متقدمة من التعليم ويجد الطلاب صعوبة في استيعابها بعد ذلك.

× نجلاء العلبي –وكيلة مدرسة ورياض الأطفال بنقم النموذجية بأمانة العاصمة وباعتبارها خريجة علم نفس فإنها حريصة أشد الحرص بأن يكون المنهج الخاص بطلابها مدروساً بطرق علمية دقيقة وتناسب مستوى الطلاب الاستيعابية خاصة بالنسبة للغة الانجليزية التي تعتبر من ضمن المواد الأساسية التي تُدرس للطلاب منذ المراحل التمهيدية وفي الصفوف الأولى.

وتقول العلبي: لقد تم اختيار المنهج ومن خلال مختصين من مدارس رياض الأطفال وتربويين بالنسبة للمراحل الأساسية خاصة في مادة الانجليزي التي يتم تدريسها وفق معيار معين لتمكين الطلاب من استيعابها بطرق سهلة إلى جانب ترغيب الطلاب بالمادة .. ويتم ذلك تحت إشراف وزارة التربية والتعليم التي أبدت الموافقة على المنهج خاصة هذا العام الذي قدمنا فيه منهجاً خاصاً ومدروساً بدقة وتحت إشراف مختصين تربويين.

ومن جانبه يؤكد الأستاذ عبدالحكيم الآنسي – مدير مدرسة المسار الأهلية بأن مدرسته تقوم بتدريس اللغة الانجليزية منذ الصف التمهيدي إلى جانب الكمبيوتر، والمنهج شامل للأساسيات، ووضع المنهج وفق معايير معينة مراعاة لقدرات واستيعاب الطلاب وبحسب أعمارهم المختلفة، ويتم الإشراف علينا من قبل وزارة التربية والتعليم فالمنهج المقرر لدينا منهج خاص ومعتمد من قبل الوزارة إلى جانب مادة جديدة تم اعتمادها هذا العام هي القراءة المصورة إلى جانب مادة القراءة المعتمدة وهي مادة تعتمد أساساً على الصور.

الأخ شاكر هبة مدير مدرسة الإشراق الأهلية .. يقول: كل مدرسة أهلية لها منهجها الخاص بها والذي يناسب مستواها ونحن في مدرستنا نعتمد منهجاً من الشركة الألفية وأكثر المدارس الأهلية تأخذ منهجاً اللغة الانجليزية وهناك فكرة طرحت من وزارة التربية والتعليم بتوحيد المنهج خاصة المناهج الأجنبية في المدارس الخاصة، وإلى الآن ونحن ننتظر تنفيذ هذا القرار .. وبحسب قول الوزارة أن الإشراف والمتابعة سيتم عبر وزارة التربية والتعليم.

× ويأتي الدور الإشرافي والرقابي من قبل وزارة التربية والتعليم على المناهج الأجنبية وفقاً لخطة تتضمن عملية النزول الميداني ثلاث مرات في العام .. زيارة في بداية العام الدراسي وأخرى في منتصف العام وزيارة في نهاية العام .. هذا ما استهل به حديثه الأخ خالد جباري – مدير عام المناهج في وزارة التربية والتعليم – ويضيف: نحن في قطاع المناهج نقرر المناهج غير الوزارية بعد دراستها بصورة دقيقة والتأكد من ملاءمتها لمستوى الطلاب خاصة المواد الأجنبية مثل مادة الانجليزي والألماني والفرنسي فبعض المدارس تدرس اللغة الألمانية وهي (٢٥) مدرسة خاصة وأهلية وبدأت قبل أربع سنوات حيث تم التوسع في ذلك بالتعاون مع الألمان وذلك عبر معلمين يتحدثون اللغة الألمانية منذ العام ٢٠٠٧م وتم توظيفهم كمعلمين في هذه المدارس بالتعاون مع الجهات المختصة .. أما بالنسبة للغة الفرنسية فهي لا تكاد تذكر، فالمدارس التي تدرس بها هذه اللغة محدودة جداً.

× ويضيف جباري: إن اللغة الانجليزية في المدارس الخاصة هي الأكثر تدريساً وانتشاراً حيث يتم تعليم الطلاب هذه المادة منذ المرحلة التمهيدية، ففي عام ٢٠٠٣م أقرت وزارة التربية والتعليم، بأنه لا يمكن أن يدرس أي منهج أجنبي إلا تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ولا يعني هذا التزام المدارس الخاصة والأهلية بالمنهج المقرر من الوزارة بل يمكنها أن تدرس اللغة الانجليزية وغيرها من أي كتاب آخر تحت إشراف الوزارة مباشرة .. فهناك مدارس أهلية تُدرّس منهج الوزارة بكل مواده، ولكن بإضافة اللغة الانجليزية من الصفوف التمهيدية إلى الصف السادس وهو الشيء غير الموجود في المدارس الحكومية وتسمى هذه المناهج بالمناهج المضافة، وهذه المدارس التي تقوم بتدريس مناهج الوزارة الخاصة ويطلق عليها اسم القسم الإنجليزي بعد موافقة الإدارة العامة للمناهج على المناهج المقدمة من هذه المدارس.

تحقيق/ إياد الموسمي

ما يقارب من ٥٠٠٠ مدرسة خاصة تنتشر على مستوى محافظات الجمهورية منها ١٥٠٠ مدرسة في أمانة العاصمة فيها الغث والسمين من القوة البشرية التي يقع على عاتقها مهمة التدريس .. وبالاقتراب أكثر من واقع هذه القوة البشرية في المدارس الخاصة سنجد أن بعض هذه المدارس تنتقي كوادر غير مؤهلة تأهيلاً كافياً مقابل أجور زهيدة بعضها لايزيد عن خمسة عشر ألف ريال شهرياً تحت ظرف البطالة، الأمر الذي جعل الحاجة المادية تحدد الخيار الوحيد للمعلمين للالتحاق بالتدريس في هذه المدارس لعدم وجود البدائل الأخرى.

إقطاع جديد .. ضحيته المعلم!!

أحد المدرسين في بعض مدارس الأمانة يقول: مستوى الخدمة التعليمية في هذه المدارس لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، حيث يتركز اهتمام بعضها على الشكليات وهذا ما يكشف عنه مستوى امتحان الثانوية العامة لمخرجات المدارس الخاصة حيث يثبت الواقع أن التحصيل العلمي والمستوى الدراسي للطلاب الدارسين في المدارس الخاصة لا يتساوى مع الطلاب في المدارس الحكومية.

ويرى أن التزام الطلاب وانضباطهم في المدارس الحكومية أكثر من التزامهم في المدارس الخاصة حيث أن طلاب المدارس الخاصة تتركز اهتماماتهم في اتجاهات أخرى غير اهتمامات نظرائهم في المدارس الحكومية وأن إدارة المدارس الخاصة تلزم المعلمين والعاملين على عدم فرض هيبتهم بل إنها تتحيز إلى جانب الطالب في الأشياء التي يفرضها المعلم على الطلاب كحثهم على أداء الواجبات وحضور الطابور الصباحي في الوقت المحدد.

والأغرب من ذلك في ما يتعلق بمؤهلات العاملين في المدارس الخاصة فإنها لا تلتزم بمعيار الكفاءة والجدارة في اختيار كوادرها بل إن المعيار هو الاقتناع بالقليل"، ولو لم يكن لدى المتقدم أي مؤهل.

(م.أ) يعمل معلماً في أحد المدارس الثانوية الخاصة في أمانة العاصمة يرى أن انتقاء الكوادر الجيدة أمر غير مهم بالنسبة لإدارة مدرسته وإنما الأمر يتعلق باقتناع المدرس أو المتقدم بالأجر المتفق عليه حيث يقوم البعض من حملة الثانوية العامة بالتدريس، ومع ذلك تقوم المدارس بتكثيف حملاتها لجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب مع بداية كل عام دراسي من خلال وسائل متعددة حتى صار البعض منها يفتح له فروعاً في شقق وحارات متعددة ولا تراعي معايير بناء المدارس وما يلازمها من ساحات مدرسية وحوش مناسب.

ويقول: نعاني من اضطهاد في موضوع المستحقات يمارس علينا من قبل بعض المدارس الخاصة فالمعلم لم يعد له هيبته ورغبته في أداء عمله اليومي مقابل راتب فرّاشة.

وعن الإشراف الحكومي يرى أنه ضعيف جداً فالجهات المختصة لا تقوم بالبحث عن تطوير التعليم والتأكد من أن المعلم في المدارس الخاصة يعطي حقوقه المناسبة التي تتناسب مع ارتفاعات الأسعار ولو بأقل ما يمكن، والمشكلة أن هذه الرواتب تخضع لتقدير أصحاب هذه المدارس وليس لقانون أو لائحة.

ويقول: هذه المدارس ينبغي أن تلعب دوراً مهماً في امتصاص جزء من البطالة التي تعاني منها البلاد وتقدم آلاف الفرص الوظيفية التي يمكن أن تستوعبها المدارس.

وفي حال إعطاء المعلم أجره المناسب فإنه سيستقر في عمله ويشجعه ذلك على العطاء.

ومن المشكلات الأخرى، غياب الدور النقابي تجاه المدرسين في هذه المدارس وهذا يضاعف من معاناتهم.

لافتاً إلى ما اسماه بالمناكفات الحزبية والسياسية للنقابات على حساب العملية التعليمية مما يتطلب دوراً أكبر للوزارة لأنها الجهة الإشرافية والرقابية المختصة على تلك المدارس.

ويقول معلم آخر إن النظام السائد في المدارس الخاصة في إعطاء المرتبات للمعلمين شائع ومعتاد على المبالغ الزهيدة التي لا تتجاوز خمسة عشر ألف ريال فقط للجامعيين وأقل بكثير منها للمعلمين ذوي المؤهلات الأدنى، حيث أغلب هذه المدارس تحرص على توظيف مؤهلات خريجي الثانوية العامة وتدفع لهم مبالغ لا تتعدى ١٢ ألف ريال مقابل القيام بالتدريس يومياً بمعدل ٨ ساعات في اليوم الواحد وأحياناً يتم التقسيط من هذه المبالغ.

ويقول فهمي درهم –معلم– إن في حال تغيب المعلم يوماً يقسط من راتبه أجر يومين ولو كان غيابه بعذر فإدارة المدرسة لا تعير ذلك العذر أهمية، لأن ما يهمها هو جمع المال، مع العلم أن هذه المبالغ التي تجمعها المدارس لا يخصص منها جزء كبير لتوفير المعامل أو الأشياء التي تخدم عملية التحصيل العلمي.